● أخبار قصيرة

إيران توقع وثيقتين للتعاون الثنائي مع طاجيكستان

وقع وزير الطاقة الإيراني علي أكبر محرابيان، ووزير الطاقة والموارد المائية الطاجيكي دلير جمعة، وثيقتين للتعاون بين البلدين.

جاء ذلك خلال الحفل الختامي للاجتماع الـ١٦ للجنة التعاون الاقتصادي والتجاري والفني والصناعي المشتركة، الذي عقد يوم الخميس في دوشنبة، برئاسة الوزيرين محرابيان وجمعة.

وأفاد الموقع الإعلامي لوزارة الطاقة الايرانية، انه جرى خلال الحفل الختامي لهذا الاجتماع، فضلاً عن توقيع مذكرتين للتعاون بين طهران ودوشنبة، اتفاق الجانبين على تنظيم دورات تدريبية في مجال المياه ومد شبكة إلكترونية بين البلدين، كما تطرق الاجتماع الى مشروع بناء سد ومحطة "سنغ توده" لتوليد الكهرباء، ومشروع "نفق الاستقلال"، وأيضاً مشروع بناء "محطة راغون" للكهرباء، حيث أكدت ايران على استعدادها لتنفيذ مشاريع المياه والكهرباء في طاجيكستان.

وفي تصريح له على هامش الاجتماع السادس عشر للجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني والصناعي بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية طاجيكستان، أكد وزير الطاقة أن هناك مجالات عديدة للتعاون بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية طاجيكستان، داعياً نشطاء القطاع الخاص في إيران إلى إيلاء اهتمام خاص للسوق الطاجيكية والاستفادة القصوى من الفرص والمجالات المتوفرة فيها.

وقال محرابيان: كان اللقاء فرصة لمفاوضات مهمة بين مديري القطاع الخاص وأيضاً القطاع العام في البلدين، وكانت نتيجتها إتفاقيات قيمة، نأمل أن نرى آثارها الإيجابية على اقتصاد البلدين في المستقبل القريب. وأكد أن هناك العديد من مجالات التعاون بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية طاجيكستان، وقال: أدعو نشطاء القطاع الخاص في إيران إلى الاستفادة القصوى من الفرص والمجالات المتاحة مع إيلاء اهتمام خاص للسوق الطاجيكية.

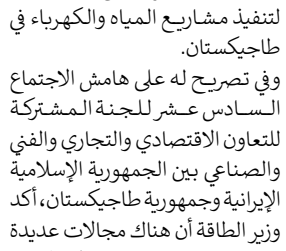

تدشين ١٢٤٠ وحدة إنتاجية جديدة في المدن الصناعية

أعلن رئيس منظمة الصناعات الصغرى والمدن الصناعية تدشين ١٢٤٠ وحدة إنتاجية جديدة منذ بدء السنة المالية الجارية ٢١ مارس/ آذار ٢٠٢٣.

وأضاف فرشاد مقيمي، في تصريح صحفي، إن الوحدات الإنتاجية الجديدة وفرت ١٧٧٢٢ فرصة عمل. وأكد مقيمي إعادة ٨٩٧ وحدة صناعية عاطلة الى عجلة الإنتاج مجدداً منذ ٢١ مارس/ آذار الفائت، حيث وجدت بدورها نحو ٣٦ ألف فرصة عمل بالمناطق والمدن الصناعية. وأشار الى وجود أكثر من ٥٩ ألف وحدة صناعية فاعلة بالبلاد توفر ١/٣ مليون فرصة عمل.

وسيجعل اقتصادها اقتصاداً عالمياً

إكتشاف الليثيوم في إيران يقلب موازين سوق المعادن

الوفاق/ وكالات

أعلنت إيران، في وقت مبكر من هذا العام، عن اكتشاف احتياطي ضخم من معدن الليثيوم المستخدم بكثافة في صناعة البطاريات، وهي صناعة يتنامى الطلب عليها بسبب النمو السريع في قطاع المركبات والسيارات الكهربائية.

ومن المتوقع أن يصبح الاحتياطي الإيراني من الليثيوم ثاني أكبر احتياطي من نوعه في العالم بعد الاحتياطي الموجود في أستراليا، التي اعتمدت عليها الصين طويلاً في خضم سعيها لتصدر سباق السيارات الكهربائية.

أما وقد اكتشفت إيران كميات معتبرة من هذا المعدن، فمن المرجح أن تقلب سوق الليثيوم رأساً على عقب، وأن تفتح أبوابها للصين مقابل تخفيف اعتماد الأخيرة على أستراليا، لاسيما والعلاقات بين بكين وكانبيرا ليست في أفضل أحوالها بسبب تحالف أستراليا مع الولايات المتحدة لاحتواء القوة الصينية في المحيط الهادئ.

وأعلنت إيران في مارس/ آذار الماضي أنها اكتشفت احتياطياً هائلاً من الليثيوم بحجم يصل إلى ٨/٥ مليون طن. والحال أن الصين هي أكبر مستهلك لليثيوم في السوق العالمية، حيث تستورد معظم احتياجاتها من أستراليا التي تعد أكبر مصدر لليثيوم في العالم.

وكانت أستراليا عام ٢٠٢٠ صاحبة ما يقرب من نصف حجم الليثيوم المتوفر في العالم برمته. ويصدر أكثر من ٩٠٪ من الليثيوم الأسترالي إلى الصين، وهي نسبة تلبي نحو ٨٥٪ من حاجة الصين من الليثيوم. وقد تخطت إيرادات أستراليا من بيع الليثيوم إلى الصين في النصف الأول من عام ٢٠٢٣ سبعة مليارات دولار أميركي.

عنصر رئيسي في بطاريات المركبات الكهربائية

يمثل الليثيوم عنصراً رئيسياً في بطاريات المركبات الكهربائية (EV)، ولما كانت الصين تسعى لأن تصبح المنتج الأول في العالم للمركبات الكهربائية، فان حاجتها إلى الليثيوم في إطراد وازدياد. ولهذا قدرت الزيادة في إيرادات أستراليا من الليثيوم بنحو ٢٠٠٪ في الفترة ما بين ٢٠٢٢-٢٠٢٣. بيد أن اكتشاف الليثيوم في إيران قد يمثل تحدياً أمام هيمنة أستراليا على سوق الليثيوم الصيني (وهو ثاني أكبر اكتشاف لليثيوم من نوعه في العالم، ويعادل تقريباً ١٠٪ من الاحتياطي العالمي).

إن الصين هي وجهة الصادرات الأبرز في العموم لكل من إيران وأستراليا الآن، وقد صدرت أستراليا عام ٢٠٢٢ أكثر من ربع صادراتها إلى الصين وحدها، أي ما يقدر بـ١٠٤ مليارات دولار، في حين تعد إيران مصدراً مهماً للنفط الخام في الصين، حيث ترسل أكثر من ٧٥٠ ألف برميل يومياً، وهو ما يربو على ربع إنتاجها منه.

ويعتقد الخبراء الاقتصاديون والاستراتيجيون انه وعبر التخطيط الدقيق والمدروس وبالاستفادة من المتخصصين والمستثمرين الملتزمين يمكن لإيران أن تستفيد من الليثيوم كمعدن استراتيجي وخاص من أجل جعل اقتصادها، اقتصاداً عالمياً.

استخدامات فائقة الأهمية

ويقول الأستاذ المساعد في قسم الجيولوجيا في جامعة بوعلي سينا في همدان حسن محسني: إن مثل هذه المعادن الاستراتيجية لها استخدامات فائقة الأهمية في الصناعات ذات التكنولوجيات عالية التطور والتكنولوجيات المتفوقة مثل الصناعات الجوفضائية والصناعات الإلكترونية؛ وعلى سبيل المثال صنع الرقائق والقطع المحاسباتية في الحواسيب العملاقة والصناعات ذات الحرارة العالية.

وأشار هذا الأستاذ الجامعي الى الحظر الذي تتعرض له ايران، قائلاً: إن أهمية اكتشاف مثل هذا المخزون للمعادن الاستراتيجية والوصول إليها، هي فائقة لأنه سيغني ايران في الكثير من المجالات.

خطوة نحو الازدهار الاقتصادي

من جانبه، يقول أستاذ علم الجيولوجيا الاقتصادية في جامعة بوعلي سينا في همدان محمد معاني جو: إن الخطوة التالية بعد اكتشاف مخزون لهذا المعدن الاستراتيجي الفريد من نوعه هو مجيء الاستثمارات والمعدات المنجمية والمعالجة والاستخلاص.

وأضاف: إن الاستثمارات ستكون بملايين الدولارات ويجب الاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي تطورت في هذا المجال مثل تشيلي، عبر التواصل والتشاور معهم. وتابع: إن دعم القطاع الحكومي لهذا العمل يعتبر أمراً ضرورياً وأن أفضل طريق للانتفاع الاقتصادي هو الاستفادة من تجارب الدول الصديقة.

وقال معاني جو: في أولى مراحل الاستخراج يمكن بيع هذه المادة على شكل تراب وصخور الى الدول الأخرى؛ لكن هذا الأمر هو بيع للخامات، والربح الأكبر يتحقق من بيع الليثيوم المستخرج حيث يوجد في كل طن من الخامات نحو ٨٥ غراماً من الليثيوم النقي، كما إن عملية معالجة خامات الليثيوم واستخراج الليثيوم النقي تؤدي الى خلق فرص عمل تدر العملات الصعبة على البلاد؛ وإضافة الى تسببها بالازدهار الاقتصادي، تؤدي الى الارتباط والتواصل مع الاقتصاد العالمي.

إيران في قائمة الدول المنتجة لليثيوم

من جهتها، تؤكد أستاذة قسم الجيولوجيا البترولوجية في جامعة همدان زينب دارابي زادة: إن معدن الليثيوم الاستراتيجي له استخدامات فريدة من نوعها مثل صناعة البطاريات الإلكترونية والصناعات المتطورة والصناعات الدفاعية وإنتاج المعادن المركبة الفريدة من نوعها، حيث هناك الآن العديد من الدول المتطورة في العالم تستفيد من المعادن الاستراتيجية وخاصة الليثيوم.

وتضيف هذه الأستاذة الجامعية: إن هذا المعدن يتم استخدامه الى جانب الألمنيوم في صنع الطائرات بسبب خفة وزنها وصلابتها ومقاومتها العالية في نفس الوقت، والآن وبعد اكتشاف هذه المادة الاستراتيجية فانها أصبحت من المخزونات الاستراتيجية. وتابعت: بسبب صعوبة الاستخلاص وأسعارها المرتفعة، يتم بيع الليثيوم بكميات قليلة لا تتعدى الكيلوغرامات، وإن حجم المخزون المكتشف من الليثيوم جعل ايران ضمن الدول الأوائل في مجال امتلاك الليثيوم، وإن مخزوناً بحجم ٨ ملايين و٥٠٠ ألف طن من صخور الليثيوم يمنح ايران مكانة مرموقة في هذا المجال، وأنا أعتقد أنه من الأفضل أن يتم معالجة خامات الليثيوم في داخل البلاد نظراً لاستخداماتها الواسعة، وهناك ضرورة لأن يهتم المسؤولون بهذه القضية لأن معدن الليثيوم بإمكانه أن يحدث تحولاً هائلاً في اقتصاد البلاد ويؤدي الى ازدهار اقتصادي لاحدود له.

مادة استراتيجية وفريدة

وفي السياق، يقول الخبير الإيراني في قطاع المناجم محمد خاكي: إن الليثيوم تعتبر مادة استراتيجية في صناعة السيارات الكهربائية وهي مادة هامة جداً في العالم وإن قطب إنتاجها الآن هي دولة بوليفيا وبإمكان ايران أيضاً الانضمام الى هذا النادي وسيؤدي ذلك الى ايجاد موارد هائلة.

ويضيف خاكي: هناك مخزوناً جيداً من مادة الليثيوم في أفغانستان أيضاً؛ لكنه لم يصل الى مرحلة الاستخلاص. ويقول: إن مادة الليثيوم موجودة في الكثير من المياه المالحة الحمضية في ايران؛ لكن لم يتم بعد اكتشاف المخزونات واستخلاصها، كما لا يوجد هناك مصنع لاستخلاص واستخراج الليثيوم في ايران ويمكن لمحافظة همدان أن تكون رائدة في هذا المجال وانشاء صناعات هامة أخرى مرتبطة بها. ويضيف: إن مجرد وجود مادة معدنية لا يؤدي الى ايجاد وانطلاق صناعات مرتبطة؛ لكن الليثيوم يمكنه أن يجذب الاستثمارات والمستثمرين.

أستاذ جامعي: أهمية اكتشاف مثل هذا المخزون للمعادن الاستراتيجية والوصول إليها فائقة الأهمية لأنها ستغني إيران في الكثير من المجالات

ستمكّن تجار البلدين من إجراء المعاملات بسهولة

المعاهدة النقدية بين إيران وروسيا ستوقع العام القادم

صرح محافظ البنك المركزي الإيراني بأنه سيتم في الربع الأول من العام المقبل التوصل إلى معاهدة نقدية بين إيران وروسيا، حيث سيتمكن الإيرانيون والروس بموجبها من إجراء المعاملات بسهولة.

وقال محمدرضا فرزين، مساء الخميس، في اجتماع مجلس الحوار بين الحكومة والقطاع الخاص في محافظة خراسان الرضوية في غرفة تجارة مدينة مشهد (شمال شرق): أنه تم فتح خطاب اعتماد للشركات الإيرانية في روسيا؛ ومن ناحية أخرى، فان نسبة تصدير البضائع من إيران إلى روسيا أقل من استيراد البضائع من ذلك البلد، لذلك تقرر حل هذا التناقض بطريقة أو بأخرى. وأضاف: من جهة أخرى، انضمت إيران خلال هذه الزيارة إلى اتحاد التجارة الحرة مع الاتحاد الأوراسي، وفي هذه الحالة ستكون ٨٧٪ من تعريفة استيراد البضائع الإيرانية إلى دول قيرغيزستان وكازاخستان وروسيا صفراً وبالعكس، ومن والآن فصاعداً سوف يصبح تصدير واستيراد البضائع بين هذه البلدان أمراً سهلاً.

استقرار سعر الصرف

وقال فرزين: إن السياسة التي ينتهجها البنك المركزي مثل السياسة النقدية وسياسة العملة للبلاد هي سياسة الاستقرار، والهدف هو أن يسير الاقتصاد في اتجاه يمكن التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية فيه بالنسبة للجهات الاقتصادية. وأضاف: في بداية العام الحالي، عندما توليت إدارة البنك المركزي، كنا نواجه تقلبات حادة في العملة، بحيث تشكلت طوابير طويلة أمام مكاتب الصرافة لاستلام العملة؛ من ناحية أخرى، تشكلت أيضاً طوابير طويلة في نظام "نيما" (النظام الشامل لمعاملات العملة الصعبة).

وصرح محافظ البنك المركزي: توصلنا إلى نتيجة مفادها أن سياستنا يجب أن تنصب على حل مشكلات العملة الأجنبية وجعلها قابلة للتنبؤ بها وإنشاء سوق يعتمد على اللوائح المتعلقة بالعملة. وتابع: فيما يتعلق بالعملة، تمكنا من تحقيق الاستقرار منذ فترة معينة؛ والآن، ونظراً لأن جزءاً من عملة السلع الأساسية يعود للحكومة، فان سياستنا المتعلقة بالعملة تركز على مركز الصرف.

وقال فرزين: العملة في مركز الصرف هي ملك للمنتج وسعرها هو سعر متغير، حاولنا حتى الآن الحفاظ على هذا التعويم في سوق العملات، أينما أردنا التدخل، نقوم بذلك عن طريق بيع العملة وضخ المزيد من العملة لاستيراد البضائع. وأضاف: حاولنا تحرير جزء من مواردنا من النقد الأجنبي التي كانت مجمدة في الخارج من خلال المفاوضات والدبلوماسية الاقتصادية، وتم تحديد موقع عملة المنتجين وجزء من موقع مصادر العملة التي تم حظرها وتمكنا من تحريرها وكان هذا أحد أسباب عودة الاستقرار إلى سوق العملات.

وقال محافظ البنك المركزي: لحسن الحظ وصلنا إلى استقرار في مجال الأوراق النقدية.. الآن نادراً ما ترى مكاتب الصرافة تواجه طوابير المتقدمين.